مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠١٩

السبت، ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيابي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هايلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/674، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة هايلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): حضرت أمام أعضاء مجلس الأمن، قبل شهر واحد تماما، وأعلنت أن العالم يمر بأيام حالكة، جراء الأعمال الخطيرة وغير المسؤولة التي تقوم بها كوريا الشمالية. وقبل أسبوع تقريبا، قلت بأن وقت الحوار قد ولى، وبأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات. واليوم، يجتمع مجلس الأمن بكامل هيئته، لتوجيه إنذار لدكتاتور كوريا الشمالية، وهذه المرة، أتبع المجلس أقواله بالعمل. إن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي اعتمدناه اليوم، خطوة قوية وموحدة تجاه مساءلة كوريا الشمالية عن سلوكها.

واليوم، زاد مجلس الأمن العقوبة على أنشطة كوريا الشمالية المتعلقة بالقذائف التسيارية إلى مستوى جديد كليا. وقد ثبت للتو أن تصرفات كوريا الشمالية غير المسؤولة والمتهورة مكلفة للغاية للنظام. إن قرار اليوم أكبر مجموعة جزاءات اقتصادية تفرض على النظام الكوري الشمالي.

ويتمثل الثمن الذي ستدفعه قيادة كوريا الشمالية بسبب استمرارها في تطوير القذائف والأسلحة النووية في فقدان ثلث صادراتها وعملتها الصعبة. وتُعدُّ مجموعة الجزاءات هذه الأكثر صرامة التي تُفرض على أي من البلدان خلال عقد من الزمان. وسيكون لهذه الجزاءات أثر عميق، وبذلك فهي ستذيق قيادة كوريا الشمالية شيئا من الحرمان الذي شاءت إذاقته لشعبها.

ومن المعلوم أن تصنيع القذائف التسيارية باهظ التكلفة، وأن الإيرادات التي تحصل عليها حكومة كوريا الشمالية لا تنفق على توفير الغذاء لشعبها. وبدلا من ذلك، يواصل النظام في كوريا الشمالية تجويع شعبه واسترقاقه بالفعل بواسطة العمل في المناجم والمصانع لأجل تمويل البرامج النووية غير المشروعة هذه. وحتى إن كان شبح المجاعة يلوح في الأفق، وفي الوقت الذي لا يزال يواصل فيه النظام طلب المساعدة الدولية لمواجهة كوارث الفيضانات والجفاف المدمر المتوقعة في وقت لاحق من هذا العام، فإنه يعطي الأولوية لسلوكيات العدوان على شعبه.

وإذ نواصل التصدي للتهديدات النووية لكوريا الشمالية، ستواصل الولايات المتحدة الدفاع عن كرامة شعب كوريا

الشمالية وحقوقه الإنسانية. وينبغي أن تذكِّر المعاناة المستمرة لشعب كوريا الشمالية مجلس الأمن بأنه في حين أن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) يُعدّ خطوة هامة إلى الأمام إلا أنه ليس كافيا تقريبا. وما زال خطر دكتاتورية كوريا الشمالية الخارجة على القانون والمسلحة نوويا قائما. وفي الوقت ذاته، لم تتغير ظروف معيشة الكثيرين من شعب كوريا الشمالية في معاناة لا يمكن تصورها. وما زال نظام كوريا الشمالية يثبت أن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع تسير جنبا إلى جنب مع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وأشكر جميع زملائي الذين عملوا بجد على صياغة هذا القرار وتقديمه للتصويت عليه. وقد سبق لي أن أشرت إلى أن الصين دورا بالغ الأهمية تؤديه في المسائل المتعلقة بكوريا الشمالية. وأود أن أشكر شخصيا الوفد الصيني على الإسهامات الهامة التي قدمها إلى القرار. وفي حين أدى مجلس الأمن عملا ممتازا، يجب على أعضاء مجلس الأمن – بل جميع أعضاء الأمم المتحدة – بذل المزيد من الجهد لزيادة الضغط على كوريا الشمالية. ويجب علينا أن نعمل معا لأجل التنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة اليوم وتلك المفروضة بموجب القرارات السابقة.

وتكتسي الخطوة التي نتخذها معا اليوم أهمية بالغة، ولكن ينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن المشكلة قد حُلت، فنحن لم نقترب حتى من الحل. وما يزال التهديد الكوري الشمالي قائما، بل إنه يزداد خطرا وعلى نحو سريع. فقد شهدنا إطلاق اثنين من القذائف التسيارية العابرة للقارات في الشهر الماضي وحده، وهناك ضرورة لاتخاذ المزيد من الإجراءات. وستواصل الولايات المتحدة اتخاذ التدابير الدفاعية الحكيمة لأجل حماية أنفسنا وحلفائنا. وعلى سبيل المثال، فإن المناورات العسكرية المشتركة السنوية التي نجريها تتسم بالشفافية والطابع الدفاعي، وهي تجرى بانتظام وبشكل علني لما يقرب من ٤٠ عاما، وسوف تستمر.

ولا يزال يتمثل هدفنا في تحقيق الاستقرار والسلام في شبه الجزيرة الكورية وجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. فنحن لا ننشد سوى الأمن والرخاء لجميع الأمم بما فيها كوريا الشمالية. وحتى ذلك الحين سيتم تنفيذ هذا القرار وجميع القرارات السابقة على أكمل وجه بهدف زيادة الضغط على كوريا الشمالية إلى أقصى حد ممكن لإرغامها على تغيير سلوكياتها. وهذا يوم هام في تاريخ الأمم المتحدة وسنحتاج إلى المزيد من أمثاله لإيجاد حل سلمي للأزمة التي تسببت بها الإجراءات الخطيرة وغير المشروعة التي تتخذها كوريا الشمالية. وكما قلت من قبل، فإن الوقت قصير غير أننا اتخذنا اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأشكر مرة أخرى زملائي وأفرقتهم على عملهم ودعمهم المؤديان إلى توجيه رسالة قوية إلى نظام كوريا الشمالية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة)(تكلم بالإنكليزية): لم تعد كوريا الشمالية خطرا يواجهه بلد واحد أو منطقة واحدة، بل هي تهديد نواجهه نحن جميعا. فالاختباران اللذان أجرتهما في الشهر الماضي كانا للقذائف العابرة للقارات، ما يزيد من نطاق التهديد أكثر من ذي قبل للمزيد من البلدان الأخرى. وأود أن أكون واضحا: ففي عالم أصبحت فيه تجارب القذائف الكورية الشمالية أمرا عاديا، فليس بوسعنا أن نواصل عملنا كالمعتاد. ويجب علينا ألا نخطئ: فكلما ازدادت قدرات كوريا الشمالية في مجال القذائف، كلما ازداد أيضا ازدراؤها وتجاهلها لمجلس الأمن. ويجب أن نواجه هذه النزعة الحربية بإدانة صريحة قاطعة وواضحة ومن الضروري أن تكون لها عواقب واضحة ومؤكدة أيضا .

فاليوم، حظرنا صادرات كوريا الشمالية من الفحم وركاز الحديد والرصاص والأغذية البحرية. وهذه الصادرات هي شريان الحياة التي تساعد كيم جونغ أون على مواصلة تطلعاته المميتة. بعبارة أخرى: إذا ما واصل نظام كوريا الشمالية سعيه المتهور إلى تطوير برنامجه النووي وقذائفه القاتل هذا، فلن يكون لديه من الموارد ما يكفي للقيام بذلك.

وفرضنا كذلك حدا أقصى لعدد العمال الأجانب من كوريا الشمالية. ففي كل عام ترسل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آلاف العمال العاديين إلى ما وراء البحار. وغالبا ما يعانون في ظروف سيئة وساعات عمل طويلة، ويسهم جهدهم في توفير العملات الأجنبية البالغة الأهمية لخزائن حكومة كوريا الشمالية. ومما لا شك فيه أن هذا شكل من أشكال الرق المعاصر، وقد اتخذنا اليوم الخطوة الأولى لإنهائه. وسيرصد العالم الآن إصدار أذونات العمل لهؤلاء المغتربين وسيعمل على الحد منها. أما لأولئك الذين هم ضحايا لانتهاكات هذا النظام سلفا فليثقوا بأن المملكة المتحدة ستواصل العمل لأجل الإنهاء التام لهذا الطابع المؤسسي للرق المعاصر الذي تمارسه كوريا الشمالية.

وعلى كوريا الشمالية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن التدابير التي اتخذناها اليوم. فهي التي اختارت الطريق الذي هي فيه الآن بانتهاكها الصارخ لالتزاماتها القانونية والعمل ضد الإرادة المعرب عنها في قرارات مجلس الأمن التي لا تحصى. وهو طريق سيؤدي في حده الأدنى إلى المزيد من المعاناة لشعبها، وقد يكون كارثيا في حده الأقصى بالنسبة للعالم بأسره.

وما كان له أن يكون كذلك أبدا، ويجب على كوريا الشمالية التخلي عن هذا المسار الاستفزازي – أي التخلي عن المزيد من التصعيد. وليس هناك سبب يمنع شعب كوريا الشمالية من تشاطر الحياة العادية الرخية التي يعيشها جيرانه. وإن فعل ذلك فإن العالم سيرحب به عوضا عن تهديده. لذا دعونا نوجه النداء مرة أخرى من هذه القاعة إلى كوريا الشمالية لوقف برامج تطوير القذائف والأسلحة النووية والتخلي عنها. ولندعوها مرة أخرى إلى إعطاء الأولوية لرفاه شعبها بدلا من برامجها العسكرية غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار.

فأمن كوريا الشمالية ورفاهها لا يعتمدان على الأسلحة النووية. وهما لا يعتمدان على القذائف البعيدة المدى، كما أنهما لا يعتمدان على أسطورة الاكتفاء الذاتي في تحد للعالم بأسره. ولن يخدم العيش في حالة من التوتر الدائم مع العالم مصالح النظام في كوريا الشمالية، ناهيك عن مصالح شعبه.

وقد اتخذنا خطوة إلى الأمام، وأعربنا بصوت واحد عن استعدادنا للعمل بشكل غير مسبوق في التصدي لسعي كوريا الشمالية النووي المتهور. ويجب على جميع البلدان أن تكفل التقيد بهذه التدابير، ويجب على جميع البلدان أن ترتقي إلى مستوى التزاماتها المعلنة، فهناك الكثير على المحك هذه المرة. ولا يسعنا أن نفشل بأية حال.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بالإجماع وعلى نحو سيعزز الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية بسبب عمليات إطلاق القذائف التسيارية في يومي ٣ و ٢٨ تموز/يوليه. ونشكر الولايات المتحدة على قيادتها في المفاوضات، فضلا عن التزامها الراسخ بهذه المسألة التي أصبحت اليوم أكثر أهمية من ذي قبل بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وما برحت كوريا الشمالية تمضي على مدى تطوير برامجها النووية والتسيارية بصورة قسرية وبمبادرة من أرفع مستويات القيادة في النظام. وهي تواصل السعي المستمر إلى حيازة ترسانة نووية قتالية على حساب سكانها وتضحياتهم. وقد مضت بنا عمليات الإطلاق التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية خطوة أخرى صوب التهديد الذي تمثّله البرامج الكورية الشمالية والتي تدل بوضوح على عزم بيونغيانغ على استهداف المجتمع الدولي بأسره ووضعه في مدى إيصال قذائفها. وهذا وضع مرفوض لأنه يهدد أمننا جميعا وبصورة مباشرة.

وعلينا ألا نخدع أنفسنا – فهذا تهديد ذو طابع عالمي. وعلاوة على كونه تهديدا خطيرا ومباشرا، فقد أصبح نظام عدم الانتشار برمته عرضة للخطر بالرغم من أنه أحد ركائز نظامن أمننا الجماعي. ولذلك السبب فإن الضعف ليس خيارا، وهو ما يفسر اقتناع فرنسا منذ البداية بأن بوسع اتخاذ موقف شديد الحزم

وحده أن يمهد السبيل أمام الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية التي هي بحد ذاتها النتيجة الوحيدة الممكنة لهذه الأزمة.

وفي هذا السياق، من الملح أكثر من أي وقت مضى وضع حد للبرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية لكوريا الشمالية وإعادة بيونغ يانغ إلى طاولة المفاوضات. لكن في الأشهر الأخيرة، وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة، تجاهلت كوريا الشمالية باستمرار كل أمر من أوامر المجلس وتحدت المجتمع الدولي بأسره. وبالنظر إلى خطورة التهديد الذي يحدق حاليا بنا جميعاً، فإن فرض سلطتنا على الحالة أمر ملح. إن ممارسة أكبر قدر من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي هو السبيل الوحيد لوقف هذه البرامج، وإعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات والتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية.

ومن خلال القرار المتخذ اليوم، وإضافة إلى إدانته التي لا لبس فيها لأعمال كوريا الشمالية غير المبررة، يحدد المجلس اثنين من الإجراءات التكميلية – معاقبة مجموعة جديدة من الأفراد والكيانات المحورية لعمل النظام وبرامجه، وفرض حظر على قطاعات أنشطة رئيسية، بما في ذلك القدرة على توفير السيولة التي تحتاج إليها بيونغ يانغ لتمويل برامجها غير المشروعة. ومن الواضح أن هذه التدابير، التي من المحتمل أن تخفض دخل النظام بمبلغ يقدر بأكثر من بليون دولار في السنة، من المرجح أن تُغير الحالة. وهي تؤكد على نطاق الأدوات المتاحة للمجلس، الذي تزيد فعاليته عشرة أضعاف عندما يتخذ إجراء وبالإجماع، كما حدث اليوم. وبطبيعة الحال، فهي تصاحبها بنود إعفاءات للأغراض الإنسانية ترمي إلى التقليل من الآثار المترتبة على شعب كوريا الشمالية، الذي لا تستهدفه هذه التدابير.

كما أن الرد الحازم للقرار الجديد هو أيضاً إنذار جديد. هذه النقلة الخطيرة وغير المسؤولة من جانب النظام، الذي لا تتساوى لاعقلانيته إلا مع سعيه المنهجي لتحقيق هدفه، يجب أن تتوقف. ويجب على كوريا الشمالية أن تفهم أنها إذا استمرت في اختيار طريق التصعيد والاستفزاز، فلن يكون أمامنا خيار سوى الرفع التدريجي للضغوط. وإحدى الرسائل التي بعثناها بالإجماع اليوم هي أننا مستعدون للقيام بذلك. وكما قلنا مرات عديدة، إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لإرغام بيونغ يانغ على العودة إلى حوار جدي. وفي مواجهة العناد غير المسؤول وغير المبرر لهذا النظام، ليس لدينا اليوم بديل عن الحزم إذا أردنا إعادة كوريا الشمالية إلى طريق الرشد، مما يمهد الطريق إلى نتيجة سياسية ودبلوماسية لهذه الأزمة.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أوكرانيا باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) اليوم بالإجماع، وتثني على جهود الوفود المشاركة في صياغة وتقديم النص للتصويت، في ظل القيادة القوية للولايات المتحدة.

إن تطوير كوريا الشمالية لبرنامجيها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية يكاد يكون أهم تحدّ في عصرنا لعدم الانتشار. وتدين أوكرانيا بقوة استمرار الأنشطة غير المشروعة لبيونغ يانغ. وإلى جانب التجليات الواضحة للغاية في شكل التجارب النووية وإطلاق القذائف، فقد وضعت أيضاً نظاماً معقداً للتهرب من الجزاءات من أجل التحايل على القيود وأوجه الحظر القائمة بالفعل. إن قرار اليوم لا يعزز التدابير القائمة وحسب، بل ويعززها بمزيد من الجزاءات الإضافية القطاعية والمحددة الأهداف، ويوضح بعض التدابير السابقة للمجلس. كما أنه يؤكد بشكل لا لبس فيه على استعداد المجلس للحوار بشأن التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية وتصميمه على تفادي المساس بسكان كوريا الشمالية.

وما برحت أوكرانيا ملتزمة دائماً بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن قرارنا الجماعي اليوم برهان واضح على موقف المجلس الموحد والثابت في الرد بشكل حازم على هذا التهديد للنظام العالمي لعدم الانتشار. وأود أيضاً أن أشدد على أهمية كفالة أن تنفذ جميع

الدول الأعضاء قرارات المجلس ذات الصلة على وجه السرعة وبشكل شامل لجعل الجزاءات تؤتي ثمارها. إننا بحاجة إلى العمل معاً على الصعيد العالمي إذا ما أردنا القضاء على خطر المزيد من الاستفزازات والحد من الطموحات الرعناء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي والمتعلق بالقذائف.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) وهي ترحب باتخاذه بالإجماع من جانب مجلس الأمن. إن حقيقة وحدة صف أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة أمر بالغ الأهمية في ردنا على التهديد الخطير الذي يشكله على السلام والأمن الدوليين موقف كوريا الشمالية المتسم بالتحدي في مواصلة برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية، مع اثنتين – ليست واحدة بل اثنتين – من عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات في شهر تموز/يوليه وحده. هذا انتهاك واضح وصارخ لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والأكثر من كونه انتهاكاً، أنه يقوض الزخم من أجل الصالح العام وروح التعايش السلمي التي تحكم منظمتنا. مرة أخرى، تؤكد أوروغواي مجددا مدى أهمية كفالة أن تحترم حكومة كوريا الشمالية جميع قرارات مجلس الأمن وتتخلى عن طموحاتها النووية.

وكما قال وفد بلدي مؤخرا في جلسة الإحاطة الإعلامية بشأن المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، إذا أردنا تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة، فيجب أن تؤدي أنظمة الجزاءات عملها – حيث نفهم الفعالية على أنها القدرة في نهاية المطاف على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها الجزاءات. ينبغي أن تُصمم نظم الجزاءات لتكون أداة تمكن مجلس الأمن من بلوغ هدف. ولكي تكون فعالة، يجب أن تكمل هذه الأداة غيرها من الأدوات، من قبيل الوساطة والحوار. وينبغي أن يكون الهدف من نظام الجزاءات المفروض على كوريا الشمالية هو تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد، أشير إلى ما سبق أن قاله وفد بلدي عن أهمية العمل على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وبذل كل الجهود من أجل العودة إلى طريق الحوار من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لهذه الحالة الخطيرة للغاية. ومن المهم أيضاً ضمان قدر أكبر من الالتزام والإرادة من جانب الدول الأعضاء للوفاء بالالتزامات الدولية والجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه، في هذه الحالة، تجنب أي آثار إنسانية سلبية على السكان المدنيين في كوريا الشمالية.

وأخيراً، أود التأكيد مجدداً على أن أوروغواي ملتزمة ومصممة على مواصلة العمل من أجل حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تتضمن قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن أحكاماً صريحة ضد أية عمليات إطلاق تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتعارض الصين أنشطة الإطلاق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تنتهك قرارات المجلس وتتحدى إرادة المجتمع الدولي بأسره.

أصررنا دائماً على أهمية تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والحفاظ على السلام والاستقرار هناك، والسعي إلى إيجاد حل عن طريق الحوار والتشاور. ولم نبرح نعارض بشدة الفوضى والنزاع في شبه الجزيرة. وفي رأينا، هذا هو مضمون القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). ويبرهن اتخاذه بالإجماع من جانب المجلس على أن للمجتمع الدولي موقفاً موحداً فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

هناك ثلاثة عناصر رئيسية في هذا القرار. أولا، إنه يحدد المزيد من الجزاءات التي تستهدف البرنامج النووي وبرنامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ثانيا، لا يتوخى القرار التأثير سلبا على الأنشطة غير المحظورة بموجب القرار، مثل الأنشطة الاقتصادية والتعاون، أو المساعدات الغذائية والإنسانية. ثالثا،

يدعو القرار إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف، ويلتزم بإيجاد حل عن طريق الوسائل السلمية والدبلوماسية والسياسية، ويشدد على أهمية تخفيف الأطراف المعنية لحدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وتعتقد الصين أن هذه العناصر جزء لا يتجزأ من هذا القرار، وينبغي لجميع الأطراف تنفيذ الأحكام الواردة فيه تنفيذا تاما وبجدية.

دأبت الصين على بذل جهود حثيثة من أجل تعزيز نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة، فضلا عن دعم السلام والاستقرار هناك. في ٤ تموز/يوليه، أصدرت الصين وروسيا بيانا مشتركا بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. وطرح بلدانا خريطة طريق من أجل حل هذه المسألة، تستند على التوالي إلى فكرة الصين المتمثلة في اتباع نهج مناسب، يدعو إلى بذل جهود موازية، مع المضي قدما في كل من نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وإنشاء آلية للسلام استنادا إلى مبادرة الوقف مقابل الوقف، التي تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تعليق أنشطتها النووية والمتعلقة بالقذائف، والولايات المتحدة وجمهورية كوريا إلى وقف مناوراتهما العسكرية الواسعة النطاق، وإلى النهج التدريجي الذي اقترحته روسيا. هذه المبادرة المشتركة للصين وروسيا واقعية وقابلة للتنفيذ. وهي تهدف إلى معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشكلة والسعي إلى التوصل إلى حل من خلال اتباع نهج متكامل. ويحدونا الأمل في أن تلقى هذه المبادرة استجابة ودعما من الأطراف ذات الصلة.

وقد أحاطت الصين علما بأن الولايات المتحدة أشارت مؤخرا مرة أخرى إلى أنها لا تسعى إلى تغيير النظام أو انهيار النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنها ليست في عجلة للضغط من أجل إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية. وأشارت الولايات المتحدة أيضا إلى أن قواتها لن تتقدم عبر خط العرض ٣٨. ويحدونا الأمل في أن تترجم الولايات المتحدة تلك «اللاءات الأربعة» إلى سياسات عملية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تعزيز الانتشار العسكري في شبه الجزيرة الكورية ليس في مصلحة تحقيق نزع السلاح النووي هناك أو الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين. إن نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع لن يحقق حلا لمسألة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية وإطلاقها للقذائف. ما سيؤدي إليه هو تقويض التوازن الاستراتيجي في المنطقة على نحو خطير. وعليه، فهو يضر بالمصالح الأمنية الاستراتيجية للبلدان الإقليمية، بما فيها الصين.

وتحض الصين بقوة الأطراف المعنية على وقف عملية النشر هذه وتفكيك المعدات ذات الصلة. إن تحقيق نزع السلاح النووي والسلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية في مصلحة جميع الأطراف. وتحض الصين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام قرارات المجلس والكف عن اتخاذ إجراءات قد تزيد من تصعيد حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية على الفور باتخاذ إجراءات فعالة للحيلولة دون زيادة تصعيد الحالة، وتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات وبذل جهود لإعادة المسألة النووية لشبه الجزيرة، في وقت مبكر، إلى المسار الصحيح، والسعي إلى إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار والتشاور.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد الروسي اعتماد القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، بشأن فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نحن ندرك ضرورة وقف برنامج بيونغ يانغ النووي والمتعلق بالقذائف، غير المقبول بالنسبة لنا. ونتشاطر شعور الدول المجاورة في المنطقة. تشكل القذائف التسيارية التي أطلقت دون سابق إنذار من كوريا الشمالية خطرا كبيرا على الشحن البحري والجوي في المنطقة، وكذلك على حياة المدنيين العاديين. نحن ندعو حكومة كوريا الشمالية إلى إنهاء البرامج المحظورة والعودة إلى معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو ذلك البلد إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

يجب أن يفهم الجميع أن إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية سيكون أمرا صعبا ما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترى أن هناك تهديدا مباشرا لأمنها. لأن هذه هي الكيفية التي يرى بها الكوريون الشماليون تعبئة الأنشطة العسكرية في المنطقة، التي تأخذ أشكال التدريبات والمناورات المتواترة الواسعة النطاق التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها حيث ينشرون قاذفات القنابل الاستراتيجية والقوات البحرية وحاملات الطائرات في المنطقة. والعامل الآخر المزعزع للاستقرار في المنطقة هو نشر جمهورية كوريا لمنظومة الدفاع الأمريكية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع. لقد أشرنا مرارا إلى أن ذلك لا يشكل مصدر إزعاج فحسب، بل ويقوض التوازن العسكري العام في المنطقة ويثير تساؤلات بشأن أمن الدول المجاورة. ونأمل أن تكون الضمانات التي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة صادقة، وأن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تفكيك الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية قسرا أو التدخل عسكريا في البلد.

نحن نشعر بالقلق من أن الفقرة اقترحنا إدراجها في القرار لم تلق التأييد. من شأن المغامرات العسكرية المحتملة على أي من الجانبين أن تسفر عن كارثة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والعالمي. ونشدد على أن التدابير التقييدية الإضافية المفروضة من خلال القرار ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. ينبغي أن تكون أداة لإشراك البلد في محادثات بناءة. ليس من الممكن تسوية المسألة الكورية عن طريق الجزاءات والضغوط التي تمارس على بيونغيانغ وحدها. يجب أن يكون القرار جزءا من استراتيجية سياسية، لم يتم وضعها والاتفاق عليها بعد، ويجب إشراك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا الأمر.

لا ينبغي أن تستخدم الجزاءات لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصاديا أو لمفاقمة الحالة الإنسانية عمدا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على القيود غير القانونية الأحادية التي تفرض على قطاعات مدنية، لا علاقة لها ببرامج البلد النووية والمتعلقة بالقذائف. بالمناسبة، هذه الجزاءات يمكن أن تؤدي إلى تدهور كبير في الأحوال المعيشية للشعب الكوري الشمالي – كما تحذر الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. تبين التجربة الطابع المدمر للتدابير الأحادية عندما تستخدم الجزاءات، بدلا من الأدوات الدبلوماسية، كأداة عالمية لتسوية قضايا من هذا القبيل.

ومن الواضح أنه من أجل تطبيع الوضع في شبه الجزيرة الكورية، فإننا بحاجة إلى نهج شامل يتضمن وضع نهاية لتجارب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وعملياتها لإطلاق القذائف، ونبذ تعزيز البنية التحتية العسكرية، وتقليص نطاق التدريبات والمناورات. ثمة ضرورة لإيجاد الثقة فيما بين الدول في المنطقة. يجب أن نتخلى عن الخوارزميات العتيقة غير الفعالة في التصدي للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وعلينا أن نعالج هذه المسألة من خلال نهج مبتكرة فريدة. يجب الاستعاضة عن العزلة والضغط بالحوار والمفاوضات، وهذا هو فحوى الاقتراح الروسي الصيني بالتعليق المزدوج والتقدم الموازي.

ونذكر بأن بلدينا وضعا خريطة طريق مشتركة تمنع التهديد بالقوة أو باستعمالها، وتقترح حلا شاملا لجميع المشاكل في شبه الجزيرة، بما في ذلك النووية منها، من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، دون شروط مسبقة، ومن خلال المحادثات السياسية واستئناف المحادثات السداسية الأطراف. تستحق هذه الأفكار الاهتمام لأنها تمثل نقطة انطلاق ممكنة لكسر الجمود واستئناف المفاوضات. علينا أن نجد السبل للدخول في حوار مع قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتفعيل حوار مجد بشأن المسائل النووية والخاصة بالقذائف. مرة أخرى نود أن

نسترعي الانتباه إلى البيان الروسي الصيني المشترك بشأن تسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية، المؤرخ ٤ تموز/يوليه.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى بعض المسائل الخلافية في القرار. بالطبع، تنتهك بيونغ يانغ الجزاءات المفروضة عليها، لكنه لا تقوم بتزويد جهات فاعلة من غير الدول بمكونات أسلحة الدمار الشامل. لا توجد صلة مباشرة بين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتصرفات الرسمية لبيونغ يانغ. يجب وضع حد لهذه الإشارة في سياق الجزاءات. هذا يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للقرار ذاته في المقام الأول.

ومن المهم، اليوم أكثر من أي وقت مضى، السعي على نحو مشترك إلى حل سياسي لطائفة المشاكل التي تعاني منها شبه الجزيرة الكورية. بعد اعتماد القرار اليوم، استنفدت ضغوط الجزاءات. ونحن على استعداد للعمل بشكل جماعي في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، يجب على الأمم المتحدة تكثيف الجهود الرامية إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. الإعفاءات ذات الصلة، المنصوص عليها في القرار بناء على إصرارنا، تمكننا من مواصلة معالجة ذلك.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) المتعلق بعدم الانتشار النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبالروح البناءة التي سادت أثناء المفاوضات التي جرت تحت قيادة وفد الولايات المتحدة بصفتها القائم على الصياغة.

بهذا القرار، عزز مجلس الأمن، للمرة الثانية على التوالي هذا العام، وللمرة الثالثة في أقل من ١٠ شهور، الجزاءات المفروضة على سلطات بيونغ يونغ، كرد فعل منطقي على مواصلة ذلك البلد، بشكل منهجي لبرنامجه النووي والمتعلق بالقذائف. وفي الواقع، يشكل إطلاق كوريا الشمالية قذائف تسيارية في ٣ و ٢٨ تموز/يوليه، في انتهاك متعمد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. كما يشكل تهديدا مباشرا لأمن الملاحة الجوية وأمن الملايين من الناس الذين يعيشون ويعملون ويسافرون في المنطقة. ولم تكن هناك تحذيرات أو إشعار مسبق بعمليات الإطلاق التي تجاوزت بكثير الولاية البحرية والجوية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتؤثر على المناطق الأخرى التي هي من بين الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم.

إن السنغال تعرب عن قلقها العميق إزاء هذه الأعمال، وتكرر العبارات التي استخدمها أميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ووجهها إلى سلطات كوريا الشمالية، وحثها فيها على التقيد التام بالتزاماتها الدولية في هذا المجال بشكل واضح ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

ولهذه الأسباب، صوت وفد السنغال مؤيدا القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي بالإضافة إلى تجميد الأصول وحظر السفر لبعض الأفراد والكيانات، فإنه قد فرض حظرا على تصدير الفحم والحديد وركاز الحديد، فضلا عن فرض قيود على الوصول إلى النظام المصرفي الدولي.

وسينتظر وفد السنغال التقرير الذي طلب مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن عدم الانتشار في كوريا الشمالية، تقديمه في غضون ١٥ يوما. سيسلط هذا التقرير الضوء على أية بنود إضافية تتعلق بالانتشار والأسلحة التقليدية التي يمكن أن تضاف إلى القائمة الموحدة للتدابير التي اتخذت بالفعل.

ومن بين العناصر الهامة الأخرى التي أدت إلى التصويت الإيجابي للسنغال، حقيقة أن القرار يؤكد مجددا عزم المجلس على الحيلولة دون أن يكون للتدابير المعتمدة أي آثار إنسانية سلبية على السكان المدنيين في كوريا الشمالية، والأنشطة الاقتصادية

العادية والتعاون أو تقديم المساعدات الغذائية. وترحب السنغال بالإعفاءات الممنوحة للأنشطة التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية أو القنصلية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن تلك المتصلة بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة أو بالتنسيق معها.

ويود وفد السنغال التأكيد مجددا على أن هذه المجموعة من التدابير المحددة الأهداف، التي اتخذت من أجل التصدي للتحدي الذي يمثله البرنامج النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية لكوريا الشمالية، يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية سياسية شاملة تهدف إلى إشراك الأطراف في حوار، بدعم من المجتمع الدولي.

ولذلك، فإنني أؤكد مجددا التزام بلدي بالحل السياسي والدبلوماسي لهذه المسألة، وأعرب عن دعم السنغال لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف، من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وتعزيز التعايش السلمي بين بلدان المنطقة، مع الاحترام الكامل لسيادة كل منها على أساس الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في الإعلان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على مناشدة أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي الشروع في آخر المطاف في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية التي تمر بها الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

السيد أريونس سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): ترحب السويد باعتماد القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) اليوم، الذي يبين أن المجلس لا يزال موحد الصف، وأننا عازمون تماما على التعامل مع التهديد المتزايد الذي تشكله البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبهذا التصويت، يواصل مجلس الأمن تحمل مسؤوليته وتأكيد سلطته فيما يتعلق بحالة تهدد السلام والأمن الدوليين.

تمثل تجربة إطلاق القذائف الأخيرة، ذات المدى العابر للقارات مرة أخرى، انتهاكا آخر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية، في تحد للعديد من قرارات مجلس الأمن. ويشكل ذلك مصدر قلق كبير للمنطقة، بل وللعالم بأسره. الأخطار المحتملة واضحة، والتهديد آخذ في التزايد. إننا نعبر عن تضامننا الكبير مع البلدان المجاورة وشعوبها، التي تعيش في ظل سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التهديدي.

ولذلك، تدين السويد آخر تجربة بأشد العبارات الممكنة. ونكرر دعوتنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى وقف جميع البرامج الخاصة بالقذائف التسيارية والأسلحة النووية. ونحثها على اتخاذ خطوات فورية في اتجاه التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لهذا البرنامج، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه السرعة ودون شروط إلى إعادة الانخراط في حوار مجد وذي مصداقية مع المجتمع الدولي، بغية الوفاء بالالتزامات التي حددها المجلس.

ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، مضاعفة الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال والتام للقرارات الحالية، والعمل بسرعة على تنفيذ الجزاءات الجديدة التي اعتمدت اليوم. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل قصارى جهودها في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، لن تؤدي الجزاءات وحدها أبدا إلى التوصل إلى حل لهذه الحالة. يجب أن تقترن الجزاءات بالحوار واتخاذ تدابير بناء الثقة من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل ومستدام. وثمة حاجة ماسة إلى تجنب المزيد من التصعيد واتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد لإيجاد حل سلمي ودبلوماسي وشامل للحالة في شبه الجزيرة الكورية، والمنطقة على نطاق أوسع.

ومما يكتسي أيضا أهمية بالغة إعادة إنشاء قنوات اتصال بين الكوريتين. وبوصف السويد عضوا في لجنة الأمم المحايدة

للإشراف، فإنها تشجع بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف الاتصال والتعاون مع اللجنة في مركز الحدود في بانمونجوم. من شأن هذا أن يساهم في تقليل التوترات وزيادة الثقة والشفافية.

علينا الإسهام في إيجاد مسارات دبلوماسية، ونحن نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار. وكما قلنا سابقا في المجلس، من المقلق للغاية استمرار تصاعد التوترات في الأشهر الأخيرة، وزادة احتمال حدوث أخطاء وسوء فهم وسوء تقدير. وينبغي أن يكون إنشاء آلية أمنية إقليمية هو الهدف في الأجل المتوسط.

لا يوجد أي حل عسكري لهذا النزاع. نحن نؤيد قرار اليوم بقوة، ونقف موحدين بحزم مع أعضاء المجلس في إدانة الأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبموازاة ذلك، توجد حاجة ماسة إلى الدبلوماسية الخلاقة الرامية إلى الحوار والمفاوضات. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة الانخراط في حوار موثوق ومجد مع المجتمع الدولي.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). ونسلّم بالدور القيادي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في هذه المسألة. ونشكر بعثة الولايات المتحدة لما بذلته من جهود لم تعرف الكلل لكي نصل إلى هذه النتيجة الهامة اليوم.

وهذه هي المرة الثانية في عام ٢٠١٧ التي يرسل فيها مجلس الأمن مرة أخرى رسالة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧). فقد اتحدت صفوف المجتمع الدولي في إدانة استفزازات كوريا الشمالية المتزايدة، وهو عازم على مواجهة هذا المستوى الجديد من التهديد للسلم والأمن الدوليين باتخاذ مزيد من الإجراءات. وكما يتضح من آخر عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات –التي تدينها إيطاليا بأشد العبارات– فإن كوريا الشمالية ماضية صوب تطوير قدرتها القتالية النووية بصورة غير مشروعة، وهو ما يقوض بشدة أمننا الجماعي، علاوة على النظام العالمي لعدم الانتشار. وهذا وضع استثنائي يدعو إلى اتخاذ التدابير المتناسبة في مواجهته.

ويوفر القرار الذي اتخذناه اليوم أشمل مجموعة من الجزاءات وأوسع نطاقا يطبقها المجلس منذ عدة سنوات. وستظل هذه الجزاءات سارية ما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل السعي إلى حيازة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وبالتالي، ندعو ذلك البلد إلى التخلي عن برامجه النووية وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وبالتشاور مع الشركاء الرئيسيين تعرب إيطاليا أيضا عن استعدادها التام وفي الوقت المناسب لتأييد اتخاذ تدابير تقييدية إضافية مستقلة في إطار الاتحاد الأوروبي.

ونؤكد مجددا أن القلق الذي يبديه مجلس الأمن موجه إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وليس إلى شعبها الذي مازال يعاني من تحويل الموارد من التنمية الاقتصادية إلى البرامج العسكرية والنووية وبرامج القذائف التسيارية. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، فسوف نواصل التحلي باليقظة لكيلا تترتب عن هذه التدابير التقييدية الجديدة أي آثار سلبية من المنظور الإنساني.

وبالرغم من ضرورة ممارسة الضغوط المتزايدة على قيادة كوريا الشمالية في هذا المنعطف، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتزامها بنزع السلاح النووي، وبما يمكّن من إجراء المفاوضات المؤدية إلى الحل السلمي على النحو الوارد في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، تعيد إيطاليا التأكيد على أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لالتزاماتها.

وأخيرا، أود أن أكرر التزام إيطاليا الثابت –بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)– بالتنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسوف نسعى للوصول إلى عموم العضوية في الأمم المتحدة لأجل ضمان تطبيق التدابير الأخيرة هذه بسرعة وعلى نحو شامل.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) الذي يدين بأشد العبارات استمرار تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المختلفة. وبالتالي، فإن الخطوة المتخذة اليوم بفرض تدابير جزاءات إضافية هي خطوة مناسبة.

ومن المهم أن نواصل الحفاظ على وحدة المجلس في التصدي لهذه المشكلة. ونرى أن هذا ربما يكون أهم عامل يمكن أن يضمن تحقيق تقدم واضح في نهاية المطاف إذا ما عولجت هذه المسألة بقدر كبير من العناية والحكمة، بالإضافة إلى هذه الخطوة.

وتشكّل برامج القذائف التسيارية والبرامج النوية لكوريا الشعبية الديمقراطية تهديدات خطيرة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ومن الضروري أن تكف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أعمالها الاستفزازية فورا لأجل الحد من التوتر في شبه الجزيرة الكورية ومنع زيادة تصعيده. ولذا نرى أنه لا مناص من اتخاذ هذا التدبير من قبل المجلس اليوم.

لقد بات واضحا أن بالإمكان خروج هذه الحالة عن نطاق السيطرة إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم. ونرى أن من الأهمية بمكان بذل مزيد من الجهود سعيا إلى فتح الطريق أما المسار الدبلوماسي صوب حل مشكلة تتسم بالخطر والتعقيد على السواء.

وهناك أمر لا يمكن إنكاره – وهو ما يجب أن يتفق عليه جميع العاقلين– وهو أن هناك حاجة إلى قنوات الاتصال لتجنب خطر سوء التقدير والتخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، نرى أن هناك حاجة ملحة للتوصل إلى حل دائم وشامل: أي حل سياسي ودبلوماسي لمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق الحوار والتفاوض. ويسرُّنا أن القرار الذي اُتخذ للتو يأخذ هذا بعين الاعتبار. ويقتضي هذا أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي والتقيد الكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاما، تذكّرنا آخر عملية إطلاق قذائف تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن التنفيذ الكامل لقرارات المجلس من قبل جميع الأعضاء أصبح أكثر أهمية الآن من ذي قبل. ونرى أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء الذي يدعمها سيواصلان الاضطلاع بدور حاسم في هذا الصدد، وينبغي تشجيعهما على مواصلة تعزيز تفاعلهما مع الدول الأعضاء لأجل تحسين تنفيذ التدابير.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا الثابت بمواصلة العمل لأجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن هذه، بما فيها القرار الذي اتخذناه اليوم.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) الذي يتوخى فرض جزاءات صارمة بغية إقناع بيونغيانغ إلى تغيير مسارها لصالح مستقبل خال من الأسلحة النووية. ويفسح القرار أيضا المجال لاستئناف الحوار أو لآلية تفاوضية مؤلفة من ستة أطراف.

وتدين كازاخستان بشدة إطلاق قذيفة تسيارية بعيدة المدى وعابرة للقارات بصورة خطيرة وغير مسؤولة من قبل كوريا الشمالية، الأمر الذي يقوض الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، بل على الصعيد

الدولي أيضا في نهاية المطاف. وتشكّل هذه الأعمال انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن بالإضافة إلى كونها خطرا على السلام. وعلاوة على ذلك، فإنها تزعزع الاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا وعلى الصعيد العالمي أيضا.

وتؤثر السياسات غير المسؤولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سلبا على العملية العالمية لعدم الانتشار النووي وتقوض جهودنا الجماعية الرامية إلى ضمان مستقبل خال من الأسلحة النووية على كوكب الأرض. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن طموحاتها النووية لصالح أمن وتنمية شعبها، بل لصالح البشرية جمعاء.

ويحتم خطر برامج القذائف والبرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جميع الأطراف المعنية تكثيف جهودها الرامية إلى إيجاد حل مقبول للطرفين عن طريق الاستئناف المبكر للمفاوضات. ولا يمكن إيجاد حل لهذه الحالة إلا من خلال الحوار وليس عن طريق أي استراتيجية عسكرية تشعل فتيلها هذه الإجراءات الاستفزازية من قبل سلطات كوريا الشمالية.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بالإجماع. ونود أن نعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على أخذها زمام المبادرة فيه. ونود أيضا أن نشكر جميع الأعضاء الآخرين في المجلس على دعمهم وعملهم الجاد لجعل اتخاذه ممكنا اليوم.

لقد ازدادت الحاجة إلى أن يدين مجلس الأمن بحزم التجارب النووية لكوريا الشمالية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية بصورة ملحوظة خلال العام ونصف العام الماضيين. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين وأطلقت نحو ٤٠ قذيفة تسيارية. ويدل مجرد الرقم وتواتر هذه التجارب على كيف أن هذه الأعمال أصبحت مرفوضة واستفزازية بصورة غير مسبوقة.

وليست تلك الأعمال شائنة من حيث الكم فحسب، إنما تثير تطوراتها النوعية أيضا الشعور ببالغ القلق. فقد شهدنا في الشهر الماضي وحده إطلاق قذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات. وكانت القذيفة الثانية أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية بالمقارنة مع القذيفة الأولى بالفعل.

تُظهر اللقطات التلفزيونية التي بُثَّتْ عبر التلفزيون الياباني لآخر عملية إطلاق أنه كان مرئيا بالعين المجردة في هوكايدو وهو يسقط في البحر قبالة السواحل اليابانية. ولو كان سَمْتُ الإطلاق أقل، لوصل مدى القذيفة إلى نصف الكرة الأرضية. ومن الواضح بجلاء أن هذا تهديد عالمي وشيك لجميع الدول الأعضاء، وليس مجرد تهديد إقليمي.

ويبدو أن كوريا الشمالية مصممة على الاستمرار في حشدها النووي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، رد مجلس الأمن على تجربتها النووية الرابعة باتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي كان في هذا الوقت الأكثر شمولاً، موجها رسالة واضحة إلى كوريا الشمالية بأن عليها أن تكف عن التطوير النووي. وبعد التجربة الخامسة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وجه مجلس الأمن رسالة أقوى عن طريق القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦). ومع ذلك، واصلت كوريا الشمالية تجاهل دعوات المجتمع الدولي وذلك بالمضي قدماً بعناد في برامج تطوير الأسلحة النووية والقذائف. وأدى ذلك إلى اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) اليوم. إن هذا القرار قوي وسيقلل إيرادات نظام كوريا الشمالية بنحو بليون دولار. وهو يمثل دعوة عاجلة إلى كوريا الشمالية لتغيير سلوكها.

وفي هذه المرحلة، من الواضح للجميع أن كوريا الشمالية أبعد ما تكون عن استئناف حوار هادف. وإذا أردنا تغيير سلوكها، فليس لدينا أي خيار سوى مواصلة زيادة الضغط. ويجب على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يُبدوا التزاماً متجدداً بتنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة، بما فيها القرار الذي اعتمدناه للتو، بصرامة ودقة. وستواصل اليابان العمل بشكل

وثيق مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بكوريا الشمالية.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تؤكّد بوليفيا من جديد إدانتها الشديدة لإجراء التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحثها على التخلي عن برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

لقد صوتت بوليفيا مؤيدة القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) اليوم استناداً إلى مُثُلها السلمية العليا. إننا لا نؤمن بالحرب كوسيلة لحل المشاكل العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. ومع ذلك، نود أيضاً أن نوضح أن الجزاءات في نظر دولة بوليفيا المتعددة القوميات ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. وفي الحالة قيد البحث، ينبغي أن تُساعدَ الأطرافَ المعنية على الجلوس إلى طاولة الحوار. ونعتقد أيضاً أن الجزاءات التي اعتمدناها اليوم ينبغي أن يكون لها أقل تأثير ممكن على السكان المدنيين وينبغي ألا تؤثر على الحالة الإنسانية في كوريا الشمالية.

ونحث جميع الأطراف المعنية على تجنُّب أي خطاب أو إجراءات تصعيدية من شأنها زيادة حدة التوتر وتهديد السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية. وإننا نرحب بمبادرة الصين للعمل المزدوج ونؤكد من جديد تأييدنا لها إذ تهدف إلى تمكين وقف كل من إطلاق القذائف التسيارية والتجارب النووية من جهة والمناورات العسكرية من جهة في آن معاً في شبه الجزيرة الكورية. ونرحب أيضاً بحقيقة أن القرار الذي اتُّخذ اليوم بالإجماع يؤيّد هذه الغاية ويطلب أيضاً أن يتم استئناف المحادثات السداسية الأطراف. ونحث جميع الأطراف المعنية على التخلي عن أي نوع من أنواع الحلول العسكرية واستئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي.

وبصفتنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، نود أن نشير إلى أن أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ترمي إلى إنشاء منبر للمساعدة والتعاون فيما بين الدول من أجل منع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونعارض تماماً استخدامه كوسيلة للإكراه أو إيقاع الجزاءات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأخيراً، فإننا نرفض رفضاً قاطعاً فرض الجزاءات من جانب واحد، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخاً للقانون الدولي باعتبارها من التدابير غير القانونية التي توسع نطاق الولاية القضائية الداخلية لدولة لتشمل دولة أخرى، مما يشكل انتهاكاً لمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلاً لمصر.

انضمت مصر إلى الإجماع الدولي وصوتت مؤيدة القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم انطلاقاً من التزامها الدائم بالحفاظ على منظومة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى مصداقية مجلس الأمن، وإيماناً منها بأهمية اضطلاع مجلس الأمن، وكافة أجهزة الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة، بمهامهم ومسؤولياتهم في هذا الشأن على نحو مماثل لما تقوم به مصر، والتعامل بنفس الجدية مع كافة التهديدات المماثلة في مجال عدم الانتشار النووي، والعمل على تحقيق عالمية تلك المعاهدة دون ازدواجية في المعايير.

كما تدرك مصر طبيعة ما تمثّله الانتهاكات المتكررة من جانب كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن من تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، تعاود مصر تأكيد تطلّعها لالتزام كافة الأطراف المعنية بالعمل على إيجاد تسوية سلمية للأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، والعمل على ضبط النفس، واتخاذ خطوات متبادلة للتهدئة، والتمهيد للعودة إلى طاولة المفاوضات بما يحافظ على مصالح الجميع ويحفظ السلم والأمن الدوليين. كما ترحّب مصر مجدداً بأية مبادرات

وأفكار بنّاءة من شأنها العمل من خلال المفاوضات والحوار على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وعلى تحقيق سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيد الكوريتين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة وعلى دعوة وفد بلدي للمشاركة فيها.

مرة أخرى، أصمّت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سمعها إزاء التحذيرات الصارمة من المجتمع الدولي وردّت باستفزازات أكثر خطورة. وإلى جانب برنامجها النووي، تشكّل استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالقذائف في يومي ٤ و ٢٨ تموز/يوليه تهديداً خطيراً جداً للسلم والأمن الدوليين تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد العالمي. إن التصرفات الرعناء التي تتسم بالتحدي للنداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي يجب أن تُقابَل بتدابير معززة يمكن أن تكفل تحمّل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعواقب انتهاكاتها الصارخة للقواعد والالتزامات الدولية. ولهذا السبب، ترحب جمهورية كوريا باتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) اليوم وتؤيّده تأييداً تاماً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الولايات المتحدة على قيادتها والتزامها، فضلاً عن جميع أعضاء المجلس الآخرين بما في ذلك الصين، لما أبدوه من روح التعاون.

ويستحدث القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) تدابير قوية لفرض حظر على مستوى القطاعات من شأنه عرقلة التدفق الكبير للعملات الصعبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي يمكن، لولا ذلك، أن يُستخدم في البرامج غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل.

ونعتقد أن هذه التدابير ستساعد إلى حد كبير في الحد من قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة تطوير أنشطتها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. إن مجلس الأمن، باتخاذ هذا القرار بالإجماع اليوم، قد أظهر مرة أخرى أن المجتمع الدولي سيظل متحدا بقوة في التزامه بوقف سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور والمزعزع للاستقرار.

ومن أجل الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتغيير مسارها، فإن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعددة ذات الصلة بالجزاءات على نحو كامل وشامل أمر بالغ الأهمية. وستظل جمهورية كوريا ملتزمة بدعم الدول الأعضاء الأخرى في جهودها الجارية الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال لهذه القرارات، بما في ذلك القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم.

يبدو أن بيونغ يانغ لا تزال تعمل تحت وهم أن برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية يمكن أن تكفل أمنها. على العكس، فإن مواصلتها على نحو مفرط لهذه البرامج لن يؤدي إلا إلى تعزيز عزم المجتمع الدولي الراسخ بالفعل. ومهما بلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سعيها لتحقيق طموحاتها النووية، فلن يتقلص أبدا عزمنا على وقف هذه المساعي. لذلك ينبغي لبيونغ يانغ أن تمتنع عن مواصلة اختبار عزمنا الجماعي القوي، وآمل مخلصا أن تقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نهاية المطاف على الجانب الصحيح من التاريخ باختيار المسار نحو نزع السلاح النووي.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.